ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Adnan Saleh Mohammad

General Directorate of Education in Salah al-Din Governorate

Email:
adnan.s.mohamad@st.tu.edu.iq

Keywords:

King, Parliament, War, Stuart, Throne

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 27.Nov.2024

Accepted 24.Dec.2024

Published 10.May.2025

The Conflict between King Charles I and The English Parliament (1625 – 1642 AD)

A B S T R A C T

The research dealt with the study of the conflict between King Charles I and the English Parliament (1625–1642), and the developments that this conflict left on political, economic and social life in England. This period was characterized by an ongoing conflict between the two institutions.

The roots of the dispute between the King and the English Parliament go back to a stage beyond the reign of King Charles I (1600 – 1649 / 1625 – 1649 AD), as it began since King James I (1566 – 1625 / 1603 – 1625 AD) assumed power in England.

The accession of the Stuart family to the English throne represented a critical era in the history of parliamentary and constitutional development, as Parliament was no longer in harmony with the person sitting on the throne.

King Charles I, in need of funds to cover his expenses and needs, was forced to enter into an ongoing conflict with Parliament, which ended with his execution in 1649, and the system of government changed from a monarchy to a republican system for the first and last time in the history of England since its establishment following the union of the seven kingdoms in 829 AD.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol59.Iss1.4179

الصراع بين الملك شارل الأول والبرلمان الإنكليزي (١٦٢٥ – ١٦٤٢م)

م.د. عدنان صالح محمد
المديرية العامة للتربية صلاح الدين

الملخص:

يتناول البحث دراسة الصراع بين الملك شارك الأول والبرلمان الإنكليزي (١٦٢٥ – ١٦٤٢)، وما تركه ذلك الصراع من تأثيرا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في انكلترا، وتميزت تلك المدة بصراع مستمر بين المؤسستين. وتعود جذور الخلاف بين الملك والبرلمان الإنكليزي إلى مرحلة أسبق من عهد الملك شارل الأول "Charles I" (١٦٠٠ – ١٦٢٥/١٦٤٩– ١٦٤٩م)، إذ بدأت منذ تولي الملك جيمس الأول "James I"(١٥٦٦– ١٦٠٣/١٦٢٥– ١٦٢٥م) الحكم في انكلترا.

مثّل اعتلاء أسرة آل ستيوارت "Stuart" العرش الإنكليزي حقبة حرجة في تاريخ التطور البرلماني والدستوري، فلم يعد البرلمان على وفاق مع الجالس على العرش. لأن الملك شارل الأول اضطر تحت حاجته إلى الأموال لتغطيته نفقاته واحتياجاته الدخول في صراع مستمر مع البرلمان انتهى بإعدامه في سنة ١٦٤٩، وتحول نظام الحكم من الملكي إلى النظام الجمهوري لأول وآخر مرة في تاريخ إنكلترا منذ نشأتها عقب اتحاد الممالك السبعة في عام ٨٢٩م.

الكلمات المفتاحية: الملك ، البرلمان ، الحرب ، ستيوارت ، العرش.

المقدمة:

يعد الصراع بين الملك شارل الأول والبرلمان من العوامل المهمة التي أدت إلى إضعاف سلطة العرش خلال مدة حكم الملك (١٦٢٥ – ١٦٤٩م)، ودخوله صراعا مستمرا مع البرلمان من أجل تلبية رغباته واحتياجاته، مما أدى لدخول البلاد في حرب أهلية استمرت (١٦٤٢ – ١٦٤٩) كانت السبب في استنزاف خزينة الدولة، فضلاً عن انشغال العرش طيلة تلك المدة في الصراعات الداخلية والتي كان لها أثر كبير في إضعاف سلطة العرش.

بدأ الخلاف بين الملك شارل الأول والبرلمان منذ اعتلائه العرش، لأسباب عديدة منها، تمسك الملك بنظرية الحق الإلهي (Divine Right)[1]، (الفتلاوي، ٢٠٠٨، ص١٠٠)، ورغبته بحكم البلاد حكماً مطلقاً، ما جعله في صراع مستمر مع البرلمان، وازدياد نفوذ الطبقة الوسطى ورغبتها في الحصول على امتيازات سياسية مساوية لنفوذها الاقتصادي، لذلك تكاتفت هذه الطبقة مع البرلمان ضد سياسة الملك، فضلاً عن حاجة الملك إلى الأموال باستمرار لتغطية نفقات بذخه، وتحويل البرلمان إلى مجرد تابع له، كما أدى ظهور البيوريتان وكنيستهم المنافسة للكنيسة الانكليكانية إلى تعطيل طموحات الملك المذهبية في توحيد البلاد تحت كنيسة واحدة (الانكليكانية)، مما خلق صراعات مذهبية، ومن أجل الزيادة العددية لانصار الملك في البرلمان، سعى للتدخل في انتخابات مجلس العموم، وفرض مرشحي التاج بالقوة، إذا لزم الأمر، وهكذا استمر الصراع بين المؤسستين، ما جرّ البلاد إلى حرب أهلية انتهب بإعدام الملك شارل الأول في عام ١٦٤٩، ودخول البلاد في مرحلة جديدة عرفت بالنظام الجمهوري.

يقسم البحث إلى مقدمة وثلاثة محاور، يتناول المحور الأول العلاقة بين الملك شارل الأول والبرلمان، فيما يتناول الثاني المرحلة الثانية من العلاقة بين الملك شارل الأول والبرلمان، ويتناول المحور الأخير الصراع بين الملك شارل الأول والبرلمان، فضلاً عن الخاتمة وقائمة المصادر.

أولاً. العلاقة بين الملك شارل الأول والبرلمان:

عندما اعتلى الملك شارل الأول العرش الإنكليزي، كانت انكلترا تمر بأزمة مالية، فدعا البرلمان للانعقاد في ٢٨ حزيران ١٦٢٥م طالباً منه تزويده بمبلغ من المال لسد احتياجات الحرب التي كانت تلزمه كنفقات لحرب البلاتينات " War Platinuas"، التي خاضتها إنكلترا ضد إسبانيا عام ١٦٢٦م بسبب فشل زواج شارل الأول من ابنة ملك إسبانيا فيليب الرابع "Philip IV" (١٦٠٥– ١٦٦٥/ ١٦٢١– ١٦٦٥م)، واقترح بعض أعضاء البرلمان على الملك بأن يستشير أعضاء المجلس الاستشاري في الشؤون السياسية بدلاً من أن يستمع إلى بعض الشخصيات المقربة منه، التي لم تكن على دراية كافية بالشأن السياسي، إلا أن الملك لم يأبه لمقترح أعضاء البرلمان بقدر ما كان يريده من البرلمان وهو المال (David, 1999, P.52). عليه فإن زواج الملك شارل الأول في ١٣ حزيران ١٦٢٥م من الأميرة الفرنسية هنريتا ماريا "Henrietta Maria" من أول أسباب نقمة البرلمان في دورته الأولى، ومنه انطلقت شرارة الصراع المستمر بين الملك والبرلمان، إذ عارض الكثير من أعضاء البرلمان هذا الزواج خوفاً من عودة إنكلترا إلى أحضان الكنيسة الكاثوليكية البابوية في روما (Jones, 1931, P.22).

طلب البرلمان من الملك في الاجتماع الذي عقده في ١٢ آب ١٦٢٥م بحضور الملك تطبيق القوانين المعادية للكاثوليك، فيما طلب الملك من البرلمان في الجلسة التي حضرها (٥٠٠) عضواً من مجلس العموم، و(١٠٠) عضواً من مجلس اللوردات، تخصيص أموال للنفقات الحكومية، فصوت المجلس على تخصيص (١٤٠,٠٠٠) ألف جنيه، إلا أن ذلك المبلغ لم يكن كافياً لتغطية نفقات العرش من وجهة نظر الملك، واحتج البرلمان بأن النفقات السابقة كانت حاشية الملك جيمس الأول تبددها في إسراف وتبذير، كما شكا البرلمان بأن الضرائب التي فرضت سابقا كانت من دون موافقته، فطلب من الملك أن يجتمع البرلمان سنوياً لتدقيق كل مصروفات العرش، ما حدا بالملك إلى الاستياء من قرارات البرلمان، واتخذ من ذلك ذريعة لحل البرلمان في شباط ١٦٢٦م (Schama, 2001, P.49).

كما أثقلت السياسة الخارجية للملك شارك الأول كاهل إنكلترا داخلياً، لاسيما بعد دخول الحرب ضد إسبانيا، وقد أثرت سلباً على طبقات المجتمع الإنكليزي، فقد كانت الضرائب من أبرز المشاكل التي أدت إلى خسارة الملك شارل الأول شعبيته بين أوساط الشعب، لاسيما الطبقة المقربة من أنصار الطبقة الوسطى نتيجة تضرر مصالح هؤلاء بسبب الضرائب، التي كان يفرضها الملك شارل الأول على الأعمال التجارية والصناعية في البلاد كافة، لذلك وعلى الرغم من أن الملك قد تمادى كثيراً في موضوع مطالباته المالية من البرلمان، وفرض رسوم وضرائب مست رجال الطبقة الوسطى وسببت لهم الضرر، إلا أن هؤلاء لم يغيروا من ولائهم للملك، الذي كان كثيراً ما يستجيب لنصائحهم ويتنازل عن القرارات التي كان يصدرها، لاسيما تلك المتعلقة بعلاقاته السيئة مع البرلمان، وعلى الرغم من ذلك فقد اختلف البرلمان مع الملك لأنه زجّ إنكلترا بحروب خارجية أثرت على الوضع المالي للبلاد، لأنها تطلبت نفقات مالية كان البرلمان يتردد بمنحها له، وقد شهد عهده ازدياد خلافاته مع البرلمان، وأن مجيئ الملك شارل الأول بأشخاص كان همهم جمع الأموال للملك مثل دوق باكنغهام الذي قربه الملك وجعله الوزير الأول، وهكذا اشتد الخلاف بين الملك شارل الأول والبرلمان، بسبب الخلاف المستمر (Abbott, 1990, P.22).

إن النكبات التي حلّت بالجيش الإنكليزي في حروبه الخارجية نتيجة قلة المال والمعدات ورفض البرلمان تزويد الملك بالمبلغ الكافي، جعلت الملك يقرب كبار الارستقراطيين والصناعيين وأصحاب رؤوس الأموال، طالباً منهم المنح والقروض، إلا انهم رفضوا ذلك، فاضطر إلى سجن عدد كبير منهم، فأثار غضب البرلمان، فاضطر الملك إلى إطلاق سراحهم (Write, 1977, P.60).

اضطر الملك تحت وطأة حاجته إلى الأموال لتغطية نفقاته العسكرية الدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية، أسفرت عن تشكيل برلمان يتكون من (٥٠٢) عضواً من مجلس العموم، و(٩١) عضواً من مجلس اللوردات، واستمر هذا البرلمان من (٦ شباط – ١٥ حزيران ١٥٢٦)، لكن البرلمان لم يستجب لمطالب الملك المالية، واضطره إلى إلقاء القبض على زعيم المعارضة البرلمانية جون إليوت "John Eliut" ورئيس مجلس العموم "Dudley Digges" وزجهما في السجن، ومن ثم قام بحل البرلمان في ١٥ حزيران (Cust, 2004, P.67).

وبعد ما أعلنت فرنسا الحرب على إنكلترا في عام ١٥٢٧، قاد باكنغهام[٢] (Cust, 2004, P.67) أسطولاً لمهاجمة الفرنسيين، لكن الحملة أخفقت، وسرعان ما نفد المبلغ الذي جُمِعَ لتغطية نفقات الحملة، وبات الملك شارل الأول مرة أخرى على شفا الإفلاس (Cust, 2004, P.97)، فأمر بإجراء انتخابات عامة لمجلس العموم الثالث، لكن الشعب انتخب كل من وقف ضد الملك، لاسيما الذين سجنوا، وحصل الكثير منهم على المقاعد البرلمانية نتيجة عدم استجابتهم لطلبات الملك، واجتمع البرلمان في ١٧ آذار ١٦٢٨م، واقترح اعتماد مبلغ (٣٥٠) ألف جنيه لتغطية نفقات الملك، ولكن قبل التصويت على ذلك طلب موافقة الملك على ملتمس الحقوق[٣] "Petition of Right" (Wilding, 1961, P.468).

ومن دون شك فقد صدرت الوثيقة في أعقاب تداعيات خطيرة، منها سجن زعيم المعارضة البرلمانية، ورئيس مجلس العموم، وحل البرلمان مرتين، ومحاولة الملك شارل الأول الإخلال بمواد العهد الأعظم، عندما فرض ضرائب جديدة دون تخويل وموافقة البرلمان الأخير الذي اتحد مجلساه في تقديم عريضة يشددان فيها على حقوق البرلمان التقليدية، وقد عكست العريضة الفوز المؤقت للبرلمان على المؤسسة الملكية (Gardiner, 1895, P.135).

تجدد الخلاف بين الملك والبرلمان عند اجتماع المجلس بسبب مناقشة بعض القضايا الدينية وممارستها، وكان السبب وجود عدد من أعضاء المجلس من البيوريتان الذين عارضوا رجل الدين في الكنيسة الإنكليزية، وقد وقف الملك إلى جانب أساقفة الكنيسة، وأصدر قراراً على أي شخص يؤيد الكنيسة البيوريتانية يُعد خائنا، وبالمقابل رفض البرلمان الضرائب التي فرضها الملك على المستوردات بدون موافقة، فاضطر البرلمان إلى الإعلان بأن من يوافق على جمع تلك الضرائب هو خائن للمحكمة، وحذر الملك بأن استمراره في جمع رسوم الصادرات والواردات إهدار لملتمس الحقوق، لكن الملك رد عليهم بأن مثل هذه الرسوم لم يرد ذكرها بالوثيقة، فشجع البرلمان التجار على الامتناع عن دفعها ، مما دعا الملك شارل الأول إلى تعطيل جلسات البرلمان وحله في ١٠ آذار ١٦٢٩م، بسبب عدم رضوخ البرلمان لفرض الضرائب المزمع جبايتها، وأرسل ثلة من الجند لغلق البرلمان، وأصدر بيان نعتهم بالأفاعي (Thompson, 1879, P.126).

ويبدو أن ذلك النزاع بين مجلس العموم والملك يعود إلى مبالغة عدد من أعضاء مجلس العموم في خطاباتهم المهاجمة للملك، لاسيما أن مجلس العموم في دورته الثالثة ضم عدد لابأس به من المعارضين للملك، وهؤلاء بالغوا في مهاجمة الملك والنظام الملكي، فضلاً عن معارضتهم المستمرة لفرض الضرائب وجبايتها، والتي طالما طلبها الملك من البرلمان.

ثانياً. المرحلة الثانية من العلاقة بين الملك شارل الأول والبرلمان:

إن تخلص الملك شارل الأول من سلطة البرلمان مكنه من العودة إلى حكم البلاد حكماً فردياً مطلقاً دون برلمان لمدة احد عشر عاماً (١٦٢٩ – ١٦٤٠م)، وهي أطول مدة في تاريخ إنكلترا لم يجتمع فيها البرلمان، وبات الملك حراً في أن يكون حاكماً مطلقاً، وقد عدّ نفسه حامياً للكنيسة والدستور في البلاد ضد أعضاء البرلمان (الفوضويين)، كما أعلن بأنه سيحافظ على شعائر وطقوس الكنيسة الإنكليزية، فأصدر قراراً بأن التمسك بالكنيسة الإنكليزية هو الوطنية الصحيحة، وإن رجال الدين وحدهم هم المسؤولون عن القضايا العقائدية، وهم خاضعون لإرادة الملك فقط، ولا يحق لعامة الناس أن يناقشوا ما يقرره رجال الدين (Reeve, 1989, P.211).

إن تفرد الملك شارل الأول وتخلصه من البرلمان مكّنه من تشريع القوانين المالية بالشكل الذي يخدم مصلحته، ولما وجد أن العبء المالي والديون القومية بلغت (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون باوند بسبب الحروب التي خاضها؛ اضطر إلى جمع المال بشتى الوسائل كي يتمكن من سد نفقات الدولة، ومن الطرق التي جمع بها المال فرض ضريبة على كل من يملك عقاراً أو أرض تدر مورد سنوي، كما فرض ضريبة على الغابات، ومنح الاحتكارات للشركات مقابل مبالغ مالية، وأعاد ضريبة السفن، وهذا معناه أن تقوم كل مدينة بدفع مبلغ سنوي للأسطول الإنكليزي. (Ford, 2015, P.128).

مست تلك الضرائب بصورة مباشرة الكثير من أبناء الشعب الإنكليزي ومنهم رجال الطبقة الوسطى الذين وجدوا أن الملك قد سيطر على الحياة الاقتصادية، وبدأ بفرض الضرائب بصورة عشوائية أضرت بمصالحهم، وعندما اعترضوا على الملك بأن ليس من صلاحياته فرض الضرائب بموجب وثيقة ملتمس الحقوق؛ قرر الملك عرض الموضوع على القضاء الذي هدده الملك بأقصى العقوبات إذا حكم لصالح المعارضين، لكن القضاء أصدر قراراً لصالح الملك بحجة (الملك قانون) ينبغي إطاعته، وعلى إثر ذلك قرر أصحاب المصانع والتجار والنبلاء إعادة النظر في علاقاتهم مع الملك، والوقوف مع أعضاء البرلمان المنحل والشعب بتصديهم لقرارات الملك المجحفة بحق الجميع، وأعلنوا بأنهم لا زالوا يؤيدون الملكية ويعملون من أجل نصرتها، إلا أنهم يرفضون القرارات التي يصدرها الملك، وكان أغلب هؤلاء متضررين من تلك القرارات، لاسيما المالية منها، كون أغلب هؤلاء من الإقطاعيين والتجار الذين فرضت عليهم ضرائب باهظة، أضرت بوضعهم الاقتصادي، وسمي هؤلاء (أنصار البرلمان) أو (Supporters of Parliament)، إلا أن قسماً آخر من رجال هذه الطبقة كانوا قريبين من الملك ويشغلون مناصب كبيرة في الدولة ويتمتعون بامتيازات منحها لهم الملك، رفضوا التخلي عن الملك والوقوف ضده، فضلاً عن ممثلي الارستقراطية العليا وبعض ممثلي الكاثوليك، وقادة الكنيسة الانكليكانية، وسمي هؤلاء بالفرسان (Knights).(Barry, 1994, P.112)

ثالثاً. المرحلة الثالثة. تجدد الصراع بين الملك شارل الأول والبرلمان:

عاد البرلمان للانعقاد بعد مدة توقف استمرت إحدى عشرة سنة، بدعوة من الملك في ١٣ نيسان ١٦٤٠م، لتأمين المبالغ اللازمة لقمع الثورة التي قامت في اسكتلندا، إلا أن البرلمان ناقش الشكاوي المقدمة ضد الملك ومستشاريه وجميع المشاكل السابقة كالسجن بدون محاكمة، وضريبة السفن، وحدد ثلاث نقاط للنقاش، هي: امتيازات البرلمان، ورعاية الملكية، والدين، مما حدا بالملك إلى حل البرلمان بعد ٢٢ يوماً من انعقاده أي في ٥ أيار ١٦٤٠م، وهو الذي سمي بالبرلمان القصير[٤] . "The Short Parliament" (Wilding, 1961, P.574).

وما أن اشتدت الثورة الاسكتلندية وغدا الملك بحاجة إلى الأموال أكثر من السابق لطرد الجيش الاسكتلندي من شمالي إنكلترا التي أحتلها، دعا البرلمان إلى الانعقاد في ٣ تشرين الثاني ١٦٤٠م، والذي أطلق عليه تسمية البرلمان الخامس (الطويل)[٥] "The Long Parliament" (Wilding, 1961, P.362) بأعضاء مجلس العموم الذي بلغ عددهم (٥٠٤) عضواً، ومجلس اللوردات (١٥٠) عضواً (Smith, 1999, P.75).

أعلن البرلمان الطويل أنه صاحب السلطة العليا في البلاد، وأنه رفض أي قرار للملك يتنافى مع مصلحة الشعب، وقد أدار مجلس العموم صلاحياته في طرد الوزراء ومحاسبتهم، لذلك أصدر أمراً بالقبض على رئيس أساقفة (كانتربري)[٦] "Canterbury" (Gee, 1914, P.8) وليم لود[٧] "William Lud" (Trevelyan, 1958, P.184)، وتوماس وينتوث[٨] "Thomas Wentworth" (Trevelyan, 1958, P.189)، المعروف باسم (أيرل أوف سترافورد " Earl of Strafford"، والذي كان يشغل منصب المستشار الأول للملك شارل الأول منذ عام ١٦٢٩م (Barry, 1994, P.129). كما أصدر البرلمان سلسلة من القوانين الدستورية عززت من سلطاته، منها إلغاء المحاكم، وحصر تعيين القضاة بمجلس

العموم وليس الملك، وأن يجتمع البرلمان في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات بعد حله سواء دعاه الملك لذلك أم لا، وعدم تأجيل أو تعطيل حل البرلمان إلا بموافقة مجلس العموم، وعدم فرض الضرائب إلا بموافقة البرلمان، والمحافظة على الكنيسة الانكليكانية، وإبعاد رجال الدين من التدخل في شؤون الإدارة والحكم، ومنع الأساقفة من شغل عضوية مجلس اللوردات (Smith, 1999, P.78).

أحدثت تلك القرارات انشقاقاً في البرلمان الإنكليزي بين مجلس العموم، ومجلس اللوردات، الذين رفضوا قرارات مجلس العموم بحجة أنها ثورة وليس إصلاح، لذلك رفض الموافقة على تلك القرارات، وعندما شعر بعض أعضاء مجلس اللوردات المؤيدين للبرلمان أن مجلس العموم بدأ يفرض إرادته على البلاد، وبدأ يمارس سلطات دكتاتورية، أثقلت كاهلهم، وكاهل الشعب، بفرضهم الضرائب الفادحة، مثلما كان يفعل الملك، لذلك شعر هؤلاء اللوردات أن البرلمان يريد أن يسلب حقوق الملك (Barry, 1994, P.138).

غدا مجلس العموم يتمتع بصلاحيات أكثر من الملك في ظل القرارات التي كان يصدرها، لذلك أيد اللوردات وعدد من طبقات المجتمع الإنكليزي الملك، حتى أن قسماً منهم خشوا أن تعود الكاثوليكية والبابوية إلى البلاد، بسبب الثورة التي نشبت في إيرلندا وطالبت بالوقوف مع الملك من أجل دعم الملكية وإعادة هيبتها، لذلك قرر هؤلاء الوقوف إلى جانب الملك ومناهضة مجلس العموم، الذي فقد جزءاً كبيراً من شعبيته نتيجة القرارات التي نالت من الطبقة الارستقراطية والشعب عموماً (Smith, 1999, P.78). وأضاف الخلاف الديني عاملاً لزيادة الانشقاق بين الملك والبرلمان من جهة، ومجلس العموم واللوردات من جهة أخرى، فضلاً عن انقسام أعضاء مجلس العموم أنفسهم حيال الإصلاحات الدينية، التي كانت أكثر ميلاً إلى تعاليم البيوريتان ذات الأكثرية الساحقة في مجلس العموم، والتي لم تلقَ آذاناً صاغية من اللوردات، الذين لم يحبذوا أن يتمتع مجلس العموم بصلاحيات واسعة، ولاستعادة شعبيته؛ مرر البرلمان وثيقة على غرار ملتمس الحقوق في ٢٢ تشرين الثاني ١٦٤١م تسمى بالاحتجاج العظيم "The Grand Remenstrance"، تضمنت (١١٩) مادة أوضحت مساوئ العرش وفساد المؤسسات الحكومية، ثم حدد الإصلاحات التي قام بها البرلمان، وما هو مطلوب من الملك عمله في السنوات القادمة، وكان الغرض منها استمالة السكان والرد على مزاعم الذين انحازوا إلى جانب الملك ونعتوا البرلمان بالمعتدي على حقوق المؤسسة الملكية[٩] (باشا، عفيفي، ١٩٣٥، ص٥٨).

يبدو أن البرلمان أراد من تقديم الاحتجاج العظيم إعادة أنصار البرلمان من أبناء الطبقة الوسطى الذين مالوا إلى جانب الملك من جديد، وبدأوا بكسب الرأي العام الشعبي، بإشاعة أن البرلمان تجاوز على حقوق الملك الأساسية، على الرغم من أن الملك كان مؤيدا لكل ما قام به البرلمان، وقد عدَّ التجار والصناع الاحتجاج العظيم اتهام الملك بشيء لم يرتكبه، والاستخفاف بمكانته وأعماله من أجل إعادة شعبيتهم، لذلك ينبغي حسب رأيهم عدم المصادقة على هذه الوثيقة لا من لدن مجلس اللوردات ولا من الملك. وهكذا فإن موقف الطبقة الوسطى قوّى مركز الملك، لأن الكثير من هؤلاء كانوا أعضاء في مجلس شورى الملك، لذلك رفضوا كل ما يمس الملك قد صدر عن مجلس العموم، ولم تتوقف تجاوزات مجلس العموم على صلاحيات الملك في وثيقة الاحتجاج العظيم، فعندما حصلت الثورة في ايرلندا قام البرلمان بتشكيل جيش لإخماد الثورة بحجة أن الايرلنديين يثورون باسم الملك، وكان قرار البرلمان هذا تجاوز على صلاحيات الملك الدستورية، وقد تمادى أعضاء مجلس العموم أكثر من ذلك عندما أقر لائحة اقترحت تعيين قائد عام للجيش الإنكليزي يقوم بتجنيد الجنود، وجباية الضرائب اللازمة لدفع رواتبهم، وإعلان الأحكام العرفية، وقد استفزوا الملك كثيراً في تلك، لذلك قرر الملك شارل الأول إلقاء القبض على خمسة من زعماء مجلس العموم، بعد اتهامهم بالتجاوز على الملك وقوانين البلاد، والاستعانة بالاسكتلنديين لاحتلال القسم الشمالي من إنكلترا، إلا أن الأعضاء الخمسة تمكنوا من الفرار، عندها أدرك الملك شارل الأول أن عليه مواجهة جيش البرلمان، وحصلت المواجهة (Kenyon, 1978, P.75).

قام إدوارد هايد[١٠] "Edward Heyd" (Richard, 1953, P.121)، وهو أحد أنصار التيار المحافظ، ومن أبرز الفرسان الذي كان على علاقة وطيدة مع الملك شارل الأول بإعداد خطة، لاسيما أن هايد قد أثار قضية مهمة كان مجلس العموم يؤكد عليها، ألا وهي عدم اعتراف المجلس بالدستور القائم كونه لا يصلح لتسيير أمور البلاد، ويجب أن يتغير، وأن أعضاء مجلس العموم هم من يقومون بالتغييرات الدستورية (Schama, 2001, P.272). وبذلك فهم يؤسسون لحكومة استبدادية تمثلهم، وأن ما قدمه مجلس العموم إلى الملك في حزيران ١٦٤١م هو انتهاك صريح لصلاحياته، إذ طالبوا بتعيين مستشاري الدولة وكبار الموظفين وحكام المقاطعات وتطبيق القوانين الصارمة بحق الكاثوليك، وطرد ممثليهم من مجلس اللوردات، وأن يقوم الملك بإصلاحات الكنيسة حسب توجيهات المجلس، وأن من يعينه الملك بمجلس اللوردات يجب أن يحظى بموافقة مجلس العموم، وقد عدَّ الملك شارل الأول تلك المطالب مثيرة للسخرية لأنها تجرد الملك من سلطاته (Murdock, 1915, P.216). وعلى ما يبدو أن نقطة التحول في تجريد الملك من الصلاحيات قد بدأت من هنا قبل اندلاع الثورة الجليلة في إنكلترا عام ١٦٨٨م.

إن تلك المقترحات وحّدت أنصار الطبقة الوسطى من التجار والصناع والفرسان تحت لواء الملك، مندفعين بدافع الولاء للعرش الإنكليزي والكنيسة، وكان هؤلاء يخشون البابوية وعودتها إلى إنكلترا، لذلك كانوا يعدّون أنفسهم حماة الكنيسة الانكليكانية، مما تطلب منهم الوقوف إلى جانب الملك لإيمانهم بنظرية الحق الإلهي وقدسية الملكية، وعدم نكران الفائدة التي جنوها من وقوفهم إلى جانبه. وفي هذا الصدد يقول أحد قادة أنصار التيار المحافظ وهو ايدمونت فيرني " Edmund Verney": **"إنني لا أحب النزاع، وأود أن يوافق الملك على مطالب البرلمان، إلا أنه إذا رفض فإنني أقف مع السيد الملك الذي أكلت من خبزه، واستفدت من نعمته، وخدمته مدة طويلة، ولا يمكن أن أتركه وقت الشدة"** (Barry, 1994, P.161).

فضلا عن إن كبار الإقطاعيين وقفوا إلى جانب الملك لخشيتهم من فقدان أراضيهم، واستيلاء صغار الفلاحين عليها، لذلك وجد هؤلاء أن مصالحهم مهددة إذا ما تمكن مجلس العموم من إسقاط الملكية، وينطبق هذا الحال على كبار الصناعيين والتجار وأصحاب البنوك والمصالح الكبرى، وكثير من أبناء الشعب من أتباع الكنيسة الإنكليزية، الذي كانوا يخشون من عودة البابوية (Gardiner, 1995, P.191). بالمقابل فإن أتباع البرلمان كان أكثرهم من الطبقة الوسطى من أصحاب الحوانيت وصغار الفلاحين، الذي تضرروا من الضرائب التي فرضها الملك شارك الأول عليهم، لذلك أيدوا البرلمان للوقوف بوجه الملكية المطلقة.(Murdock, 1915, P.221).

ومع رفض الملك شارل الأول الموافقة على مطالب مجلس العموم، فاتجهت البلاد إلى الحرب الأهلية التي امتدت (١٦٤٢ – ١٦٤٩م)، وأسفرت عن استسلام الملك وانتصار البرلمان وقواته بقيادة أوليفر كرومويل[١١] " Oliver Cromwell" (Wilding, 1961, PP.144 – 153)، اللذين لم يستمر بينهما الوئام طويلاً، وحاول أحدهما القضاء على الآخر، فاستغل الملك شارل الأول الانشقاق والخلاف بين رفاق الأمس، وأراد المفاوضات مع البرلمان ليستعيد بالاحتيال ما فقده بالقتال، لذا قرر كرومويل إنهاء أمر الملك والبرلمان معاً، فتوجه الكولونيل برايد "Colonel Pride" في ٢٦ كانون الأول ١٦٤٨ إلى البرلمان، وطرد معظم أعضائه في عملية تطهير واسعة النطاق، سميت (تطهير برايد)[١٢] "Pride's Purge" (Arabella, 1927, P.200)، وإلغائه مجلس اللوردات، وتولت محاكمة الملك شارل الأول وإصدارها حكماً بالإعدام عليه، وتنفيذه في ٣٠ كانون الثاني ١٦٤٩م (Wilding, 1961, P.550).

الخاتمة:

من دراسة الصراع بين الملك شارل الأول والبرلمان الإنكليزي (١٦٢٥ – ١٦٤٢) توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١- لم يكن الصراع بين الملك شارل الأول والبرلمان من أجل مصلحة البلاد، إنما من أجل مصالح وأطماع شخصية سواءً للملك أو أعضاء مجلس العموم.

٢- كان زواج الملك شارل الأول من الأميرة الفرنسية هنريتا ماريا ذات المعتقد الكاثوليكي، أول الأسباب في خلافه مع البرلمان، إذ عارض الكثير من الأعضاء هذا الزواج خوفاً من رفع القيود المفروضة على الكاثوليك في إنكلترا.

٣- إن انتهاج الملك شارل الأول سياسة خارجية مناوئة لرغبة الشعب وممثليه في البرلمان، عُدت من الأسباب الرئيسة في الصراع بين الملك والبرلمان.

٤- شهدت علاقة الملك شارل الأول مع البرلمان الإنكليزي الأول، الثاني، الثالث (١٦٢٥ – ١٦٢٩م) حالة توتر، بسبب حاجة الملك إلى الأموال لتمويل قواته في الحروب الخارجية مع إسبانيا وفرنسا، علماً أن البرلمان كان يحاول وضع المعوقات لوقف الحرب، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في إنكلترا، لذا أقر البرلمان (ملتمس الحقوق) عام ١٦٢٨م، الذي أوجب على الملك عدة أمور فيما يتعلق بالضرائب.

٥- مر البرلمان الإنكليزي في صراعه مع الملك شارل الأول بعدة مراحل أدت إلى تطور الأحداث، وقد اتخذ الملك عدة أساليب لإفشال مخططات البرلمان.

الهوامش:

---

(١) نظرية الحق الإلهي: مفهوم ديني وسياسي، يستمد من خلاله الملوك الذين يحكمون بسلطة مطلقة شرعيتهم مباشرة من الله، ويعدون أي نوع من العصيان والخروج عليهم ذنباً بحق الله، ظهر هذا المصطلح في أوربا خلال القرون الوسطى، وكان قائماً على أن الملك يستمد شرعيته من الله مباشرة، ولا يحق للمحكومين محاكمة الملك ومقاضاته، فهذا من شؤون الله حسب المفهوم، تم التخلي عن المفهوم عقب الثورة المجيدة (الجليلة) في بريطانيا (١٦٨٨)، ونجاح الثورتين الفرنسية والأمريكية قلل من المفهوم إلى أن تم التخلي عنه تماماً في أوربا والأمريكيتين في القرن العشرين. يراجع للمزيد: الفتلاوي، محمد صباح، ٢٠٠٨، "نظرية الحق الإلهي والعقد الاجتماعي: دراسة مقارنة"، العدد (١٠)، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، ص١٠٠.

(٢) جهز باكنغهام حملة بحرية قادها بنفسه لمساعدة البروتستانت في لاروشيل، إلا أن الحملة فشلت وانهزم باكنغهام بسبب قلة المال والمعدات، وبعد رجوعهم منهزمين إلى إنكلترا وزع البحارة قبل الإبحار على بيوت الناس لتأمين الأكل والنوم، على الرغم من رفض الناس ذلك، كون الجنود يسببون الإزعاج للمنطقة التي تأويهم، إلا أنهم فرضوا إقامتهم على الناس عنوة. للمزيد من التفاصيل ينظر:=

Smithe David L., Op. Cit., P.58.=

(٣) ملتمس الحقوق: العريضة التي قدمها مجلس العموم إلى الملك، وتضمنت عدم فرض وجباية أي ضرائب إلا بموافقة البرلمان، فضلاً عن عدم توقيف أو سجن أي شخص إلا بإصدار أوامر رسمية من المحاكم المختصة، أو إعلان الأحكام العرفية، وأكدت الوثيقة على التذكير بحقين مهمين: الأول الحرية الشخصية، والثاني حظر فرض الضرائب أو جبايتها دون موافقة البرلمان. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Wilding, Op. Cit., P.468.

(٤) البرلمان القصير: شكل في أعقاب اندلاع الثورة الاسكتلندية، التأم في ١٣ نيسان ١٦٤٠م، إلا أن الملك سرعان ما حله في ٥ أيار ١٦٤٠م، ولم يستمر أكثر من ثلاثة أسابيع، لذلك عرف بالقصير. يراجع لمزيد من التفاصيل:

Wilding, Op. Cit., P.574.

(٥) البرلمان الطويل: يعد بمثابة البرلمان الخامس والأخير في مدة حكم شارل الأول، استمر في انعقاده طيلة (١٣) عاماً (٣ تشرين الثاني ١٦٤٠ – ٢٠ نيسان ١٦٥٣م)، أثر تعطيل جلساته وطرد أعضائه بتطهير الكولونيل برايد وتشكيل البرلمان المطهر (الرث) أو (Purified Parliament)، وقد التأم مرة ثانية في ٢٣ نيسان ١٦٥٩م، بعد حل البرلمان الرث، إلا أنه سرعان ما حل في ٦ آذار ١٦٦٠م، ويذكر المؤرخون بأن حياته استمرت (٢٠ عاماً) أي مدة البرلمان الرث (shabby parliament) ضمت معه أيضاً لذلك أطلق عليه تسمية البرلمان الطويل. يراجع لمزيد من التفاصيل:

Wilding, Op. Cit., P.365.

(٦) كانتربري: أسست عام ٦٠١م، بجهود البابا غريغوري الكبير، بعد أربع سنوات من وصول القديس أوغسطين إلى كنت عام ٥٩٧م، واشتملت الأسقفية في بادئ الأمر على كنت، ثم وصل عدد الكنائس الخاصة بها إلى (١٢) كنيسة عام ٧٣٥م، في هذه الكنيسة يتم تتويج ملوك إنكلترا. يراجع لمزيد من التفاصيل: محمد، عدنان صالح، ٢٠٢٠، الملكة إليزابيث الأولى وحرب الأرمادا، القاهرة، بورصة الكتب، ص٣٢.

(٧) وليم لود: قس وسياسي إنكيزي، ولد عام ١٥٧٣م، أصبح كبير أساقفة كانتربري بين عامي (١٦٣٣ – ١٦٤٥م)، والمستشار الديني للملك شارل الأول، قاوم أنصار البيوريتان فكان ذلك من أسباب الحرب الأهلية الإنكليزية، حكم عليه بتهمة الخيانة العظمى وأعدم في كانون الثاني ١٦٤٥م. يراجع لمزيد من التفاصيل:

Trevelyan, George, Macaulay, 1958, History of England, London, P.184.

(٨) توماس وينتوث: المعروف بسترافورد، انضم إلى الخدمة الملكية في عام ١٦٢٨م، بعد أن أقنعه باكنغهام، وقد عمل إلى جانب وليم لود، وكان أكثر نفوذاً من وزراء الملك شارل الأول، وصار نائب الملك في ايرلندا عام ١٦٣٢م. يراجع لمزيد من التفاصيل:

Parry, 1994, P.131.

(٩) جاء في نص الاحتجاج: "**أنه لا أمل في إيجاد تعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إلا أذا كان العرش مستعدا لتعيين مستشارين ووزراء حائزون على ثقة البرلمان**". يراجع لمزيد من التفاصيل: باشا، حافظ عفيفي، ١٩٣٥، الإنكليز في بلادهم، القاهرة، دار الكتب المصرية، ص٥٨.

(١٠) إدوارد هايد: رجل دولة ومؤرخ وقاضي إنكليزي، ولد في لندن في الثامن عشر من شباط ١٦٠٩م، أكمل دراسته في جامعة أكسفورد، ويعد أحد قادة حزب التوري، توفي في التاسع من كانون الأول ١٦٧٤م. يراجع لمزيد من التفاصيل:

J. A. Richard, Op. Cit., PP.121 – 126.

(١١) أوليفر كروموبل: عسكري ورجل دولة إنكليزي، ولد في عام ١٥٩٩م، انضم إلى مجلس العموم عن قصبة هينتنكدن عام ١٦٢٨م، ثم عضواً في المجلس أيضاً عام ١٦٤٠م عن مقاطعة كامبردج في البرلمان القصير والبرلمان الطويل، وخلال الأعوام (١٦٤١ – ١٦٤٢م) كان من أشد المتحمسين لزيادة التمثيل في البرلمان،= =قاد البيوريتان في البرلمان قبل الحرب الأهلية، تولى القيادة ضد القوات الملكية، أطاح بالملكية والبرلمان، وأعلن الجمهورية في إنكلترا على أساس مشروع عرف بميثاق الشعب، ثم أصدر بعد إلغاءه البرلمان دستوراً جديداً عرف بوثيقة الحكم، الذي جعل منه حامياً للدولة، توفي في الثالث من أيلول ١٦٥٨م. يراجع لمزيد من التفاصيل:.Wilding, Op. Cit., PP.144 – 153

(١٢) تطهير برايد: بعد انتصار البرلمان وقواته بقيادة كروموبل، لم يستمر الوئام طويلاً بسبب مفاوضات البرلمان مع الملك، فقد استفزت المفاوضات كروموبل وقادة جيشه، لذا قرروا إنهاء أمر الملك والبرلمان معاً، فتوجه الكولونيل برايد إلى البرلمان وطرد أعضاءه غير الموالين للجيش في عملية تطهير واسعة النطاق، فلم يبقَ من أعضاء مجلس العموم سوى (٦٠) عضواً من مجموع (٥٠٤) عضواً. يراجع لمزيد من التفاصيل:

Arabell, Buckley, 1927, History of England for Baginners, London, P.200.

قائمة المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

١- الفتلاوي، محمد صباح، ٢٠٠٨، نظرية الحق الإلهي والعقد الاجتماعي، دراسة مقارنة، العدد (١٠)، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة.

٢- محمد، عدنان صالح، ٢٠٢٠، الملكة إليزابيث الأولى وحرب الأرمادا، القاهرة، بورصة الكتب.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

(1) Abbatt, Jacob, 1990, History of King Charles the First of England, Great Britain.
(2) Arabell, Buckley, 1957, History of England for Baginners, London.
(3) Barry, Coward, 1994, The Stuart Age England (1603 – 1714), London.
(4) Ford, Toni, 2015, The Monarchs: King Chatles I (1625 – 1649), London.
(5) Gardiner, Samuel Rawson, 1895, The First Low Stuart and the Puritan Revolution 1603 – 1660, New York.
(6) Gardiner, Samuel Rawson, 1995, The First Tow Stuarts and the Puritan Revolution (1603 – 1660), New York.
(7) J. A. Richard, 1953, History of England, New York.
(8) Jones, Dean, 1931, The English Revolution (1603 – 1714), London.
(9) Kenyon. J. P., 1974, Stuart England, London.
(10) L. David, 1999, The Stuart Parliaments (1603 – 1689), London.
(11) Murdock, Kenneth, 1915, Puritanism and Liberty (1603 – 1660), London.
(12) Reeve. L. J., 1982, Charles I, and the Road to Personal Rule, London.
(13) Schama, Simon, 2001, A History of Britain (1603 – 1643), London.
(14) Smith, David, 1999, The Stuart Parliaments (1603 – 1689), London.
(15) Thompson, Edith, 1876, History of England, Toronko.
(16) Trevelyan, George Macaulay, 1958, History of England, London.
(17) Wilding, 1961, An Encyclopedia of Parliament, London.

Second: Arabic Sources:

1- Al-Fatlawi, Muhammad Sabah, 2008, The Theory of Divine Right and the Social Contract, A Comparative Study, Issue (10), Kufa Studies Center, University of Kufa.

2- Muhammad, Adnan Saleh, 2020, Queen Elizabeth I and the Armada War, Cairo, Book Exchange.